الأنباء
الاربعاء 4 ابريل 2012

الصالح: «التعمير» تعدّل إستراتيجية عملها.. وتنفذ مشروعاً في المغرب

قال نائب رئيس مجلس إدارة التعمير للاستثمار العقاري نجيب الصالح ان مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية قرروا تعديل إستراتيجية الشركة، لمواجهة تحديات المستقبل والتكيف مع المتغيرات العالمية المتلاحقة، ولكي تكون «التعمير» كيانا ناجحا وقابلا للتكيف مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وأضاف، خلال انعقاد عمومية الشركة بنسبة حضور 80,95٪، أن الهدف من تعديل الخطة المستقبلية للشركة التركيز على مصادر القوة الرئيسية بالشركة وجوهر اختصاصها في إدارة وتطوير النوادي والفنادق الاقتصادية والشقق المفروشة.

وكشف الصالح انه تم تحديد الأهداف وصياغة الإستراتيجية الجديدة مبنية على جهد منظم للوصول إلى قرارات ونظم وخطط للحصول على النتائج المطلوبة، وتحقيق هدف الشركة الرئيسي وهو أن تكون شركة التعمير من إحدى الشركات الرائدة في قطاع تطوير وإدارة مشاريع الضيافة، وذلك من خلال المساهمة المباشرة أو من خلال دخول شراكات إستراتيجية للتوسع في هذا المجال على المستويين المحلي والإقليمي.

وأكد على أن شركة التعمير مازالت تواصل جهودها الرامية لتطوير وتعزيز مركزها كشركة إدارة وتطوير في مجال الضيافة في جميع الدول التي تعمل بها، حيث استمرت بالتزامها بالأهداف المرجوة خلال العام 2011 من خلال تقديم مشاريع التطوير والخدمات ذات الجودة العالية، والتي ستنعكس آثارها الإيجابية طويلة المدى على الشركة ومساهميها وعملائها على حد سواء.

وتوقع الصالح تسجيل الشركة لنتائج تشغيلية خلال 2012 ترضي طموحات مساهمي الشركة، مشيرا إلى أن الشركة ستواصل التركيز على أولوياتها الإستراتيجية لزيادة حصتها السوقية وتحسين هوامش الربح وبالتالي التطلع إلى عام متميز يملؤه النجاح.

وأكد ع أن الشركة حرصت على اتباع سياسة الحذر والترقب كنتيجة طبيعية لكافة الظروف المحيطة التي شاهدناها خلال العام 2011، وفضلت التركيز على زيادة الأرباح التشغيلية من خلال تطبيق إستراتيجيتها الرامية إلى إدارة الأصول وضبط التكلفة للوصول إلى أعلى النتائج.

هذا ووافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة في جدول أعمالها ومنها انتخاب عبدالوهاب الهارون عضوا في مجلس الإدارة بدلا من العضو المستقيل عبد اللطيف خلفان النجار وعضوي احتياط وهما: شركة رام ثري العقارية احتياط أول وفواز البدر احتياط ثان.

الشركة نجحت في خفض التزاماتها المالية 10٪ لتسجل 6,5 ملايين دينار بنهاية 2011

عمومية الشركة أقرت تعيين عبدالوهاب الهارون عضواً في مجلس الإدارة

نجيب الصالح متوسطا عمومية الشركة (أسامة أبوعطية)

وفي كلمة ألقاها أمام عمومية الشركة، قال الصالح ان عام 2011 كان مليئا بالتحديات والصعوبات لمعظم الأنشطة الاقتصادية وخاصة الشركات التي تعمل في مجالات الضيافة والترفيه، بسبب ظروف السوق الصعبة والمناخ السياسي في دول الشرق الأوسط خلال العام.

واستدرك انه رغم ذلك نجحت الشركة في المحافظة إلى حد ما على حقوق المساهمين مع تحمل خسائر طفيفة عن السنة المنتهية في 2011/12/31، حيث بلغت 275,19 ألف دينار أي ما يعادل 1,19 فلس خسارة السهم مقابل 95,83 ألف دينار أرباح السنة المنتهية في 2010/12/31.

وأكد الصالح على أن هذه النتائج أثبتت صلابة وجدوى نموذج أعمال الشركة الذي يتميز بتنويع مصادر الدخل على المدى المتوسط والطويل، والتوزيع الجغرافي والاعتماد على مصادر السياحة الداخلية لتخفيض مخاطر التقلبات في سوق السياحة الخارجية.

وأشار إلى أن الشركة حافظت على مستوى جيد من السيولة، مما ساهم في تمكينها من تخفيض إجمالي التزاماتها المالية بواقع 10٪ لتصل إلى 6,5 ملايين دينار بعد أن كانت 7,2 ملايين دينار ولتصبح نسبة المديونية 20٪ بعد أن كانت 22٪ من إجمالي الأصول، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية 25٪ بعد أن كانت 28٪، كذلك تم تخفيض إجمالي المصاريف والأعباء بواقع 11٪ من 6,18 ملايين دينار في العام 2010 إلى 5,49 ملايين دينار في العام 2011.

ولفت إلى أن إجمالي الإيرادات بلغ نحو 5,24 ملايين دينار مع نهاية العام 2011 مقارنة بـ 6,29 ملايين دينار في عام 2010 والتي تضمنت 1,5 مليون دينار ناتجة عن بيع عقار، وعلاوة على ما تقدم فإن إجمالي الإيرادات التشغيلية واصلت نموها خلال العام 2011 حيث بلغت 4,44 ملايين دينار مقارنة مع 4,09 ملايين دينار خلال الفترة نفسها من العام 2010 بما يمثل زيادة نسبتها 8,5٪ في الإيرادات التي شهدت ارتفاعا نتيجة زيادة الإقبال على مشاريع الشركة الحالية سواء المحلية أو الإقليمية ومنها نادي الكورنيش، وفندق رمادا فاس في المغرب، وفندق رمادا داون تاون في لبنان، وكذلك مشروع مايا ريزيدنس في الكويت، حيث تمثل نسبة الزيادة المذكورة في الإيرادات شهادة نجاح لإستراتيجية الشركة الحكيمة التي انعكست إيجابا على المؤشرات المالية لشركة التعمير.

وعن مشاريع الشركة قال الصالح ان التعمير تواصل اتخاذ خطوات جادة وفعالة للمضي قدما في عمليات تطوير مشاريعها، مشيرا الى انها تقوم بإنشاء فندق رامادا انكور، وهو أول فندق اقتصادي في قارة أفريقيا يحمل علامة رامادا انكور العالمية، ويقام بمدينة طنجة في المملكة المغربية.

ولفت الى ان الشركة نجحت في الاستحواذ على قطعة أرض في موقع متميز بمدينة أغادير بالمغرب خلال 2011، حيث سيتم تطويرها وإقامة فندق من فئة 3 نجوم، وقد مثل هذا استحواذا إستراتيجيا لشركة التعمير حيث تم شراء الأرض من خلال الذراع الاستثمارية لوزارة السياحة المغربية مباشرة.

وفي إطار سعينا لتعزيز استثماراتها، قال الصالح ان فريق شركة التعمير يواصل البحث عن الفرص الاستثمارية المجزية في المملكة المغربية والأسواق الأخرى المماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واضعين نصب أعيننا الرؤية والأهداف العامة للشركة.

وأكد أن استثمار شركة التعمير في قطاع الشقق المفروشة في عام 2010، لاسيما في مشروع مايا ريزيدنس استثمار ناجح بكل المقاييس، حيث حافظت بناية مايا ريزيدنس التي يتولى إدارتها شركة نادي الكورنيش على نسبة إشغال عالية بلغت حوالي 100٪ خلال عام 2011 وهو ما حقق عوائد ثابتة ومتميزة للشركة.

وبناء على هذا النجاح، قال ان شركة التعمير تسعى إلى التوسع في هذا القطاع لتصبح علامة مايا ريسيدنس ذات صدى محلي وإقليمي، تماشيا مع خطة واستراتيجية الشركة المستقبلية.

● منى الدغيمي

رأي اقتصادي

بقلم: د. محمود ملحم
melhemmahmoud@hotmail.com

الاقتصاد العصري والقانون المتطور

ظهرت عوارض الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي طالت بمفاعيلها وآثارها معظم دول العالم، وكان من أبرز السلبيات تجديد التنازع بين دور الدولة الحر ودور السوق في الاقتصاد الحر، فلا الدولة تعمل بشكل منفصل عن اقتصادها، ولا الاقتصاد قادر على النهوض في ظل غياب الدولة، فلابد لكي يعمل اقتصاد الدولة بشكل متين وحر من وجود حكومة تضمن وجود شبكة من اللوائح والقوانين التي تضمن الحقوق وتلزم بالواجبات، كما تضمن في ذات الوقت تنفيذ القوانين، وخاصة بين الأطراف العديدة التي تتعامل في اقتصاد دولة ما.

كما تقوم الحكومة في بعض الأحيان بوضع تعريفات محددة للمعايير التي تتعامل بها، لذلك فإن الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه الدولة في الاقتصاد هو حماية تطبيق القانون والنظام العام، واللذين بدونهما لا يمكن لاقتصاد السوق أن يعمل بشكل فعال، ذلك أن الدور الذي يلعبه وجود شبكة موثوق بها من القوانين، سواء كانت العامة أم الخاصة، هو نفس الدور الذي تلعبه الأسعار في الاقتصاد، ولابد من التنويه بوجود دساتير مرنة تواكب التطورات الاقليمية والدولية إضافة إلى سياسات مرنة.

ووجود تلك الشبكة من القوانين لفهم وملاحظة ما يحدث في الأماكن التي لا يوجد فيها مثل تلك الشبكة من القوانين، حتما سيؤدي بالاقتصاد إلى مثواه الأخير، وتصبح بعدها الرحمة عليه جائزة، فالدول التي تكون حكوماتها غير فعالة أو تسلطية أو فاسدة يمكن أن تظل فقيرة بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية، بسبب عدم رغبة المستثمرين الأجانب أو المحليين في المخاطرة باستثماراتهم الكبيرة المطلوبة لتطوير الموارد الطبيعية إلى منتجات تؤدي لزيادة رخاء تلك الدول وهنا لابد من النهوض والتفكير، لأنه وبالفعل بدأ العد العكسي ولابد للمشرع من البدء في عملية تطوير لمفهوم القانون، فبعد أن انتهى الاستعمار للدول الفقيرة ولكن بصورة غير مباشرة يبقى السؤال الذي يدور دائما في فكري: لماذا ندرس وندرس قوانين أساسها دول تخلت عنها أصلا يستعملون كلمة القوانين المنتهية؟ بينما نحن نتباهى دوما بقوانين من المفترض أن تواكب اقتصاديات مهترئة فكل يوم في الخارج بتعديل، أما نحن فكل سنة بتفسير وكل ما نحتاج إليه تغيير الغلاف والله المستعان.

«الخليج» يفوز بجائزة «التميز في المدفوعات التجارية ومدفوعات الخزينة» من دويتشه بنك

أعلن بنك الخليج عن تسلمه جائزة «التميز في المدفوعات التجارية ومدفوعات الخزينة باليورو» من دويتشه بانك تقديرا لجودته الاستثنائية في هذا المجال لعام 2011.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار في بنك الخليج خالد المطوع: «يشرفنا حصولنا على هذه الجائزة ونعتز بتقدير مؤسسة مالية عريقة مثل «دويتشه بانك»، فحصولنا على هذه الجائزة هو تأكيد على أننا من البنوك المراسلة الرائدة في الكويت، مما يعزز من سمعتنا في مجال العمليات، والخدمة وجودتها. ويؤمن بنك الخليج بأن نجاح إدارة عمليات الخزينة يتطلب الشفافية التامة والوضوح في المعاملات المالية، وهذا ما نسعى لتقديمه دائما».

هذا وقام بتقديم الجائزة كبار المسؤولين التنفيذيين لدى دويتشه بانك، وهم سوميت روي ـ مدير إدارة النقد للمؤسسات المالية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، وسوراب خان ـ مدير إدارة النقد للمؤسسات المالية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، وبونام جورونج ـ مساعد نائب الرئيس ـ خدمة العملاء في إدارة النقد للمؤسسات المالية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي.

وقد تسلم الجائزة عن بنك الخليج كل من: خالد المطوع، مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار، ومنى منصور، نائب المدير العام للعمليات وفيصل المرزوق، مساعد مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار.

خالد المطوع ومنى منصور وفيصل المرزوق في جانب من تسلم الجوائز

«مشرف» توقع عقداً مع «الأشغال» بقيمة 16,38 مليون دينار

قال مدير إدارة شؤون العملاء في شركة مشرف للتجارة والمقاولات محمد الجاسر ان الشركة وقعت عقدا مع وزارة الأشغال العامة «إنشاء وتشغيل وصيانة مركز التحكم والمراقبة عن بعد لمرافق شبكة الصرف الصحي بالكويت» مشيرا إلى أن قيمة العقد تبلغ 16,385,200 دينار حيث تبلغ مدة المشروع 730 يوما.

محمد الجاسر

وأفاد الجاسر بأن وزارة الأشغال العامة تعتبر من أهم عملاء شركة «مشرف» على مدار الأربعين سنة الماضية واضاف أن هذا المشروع يعتبر من سلسلة المشاريع التي أشرنا إليها سابقا والتي تأتي ضمن اهتماماتنا وتتناسب مع تأهيلات وإمكانيات الشركة وتأتي هذه الأعمال ضمن الخطة التنموية للدولة.

وأشار أن «مشرف» لديها خبرة واسعة في مجال الأعمال الثقيلة والطرق الرئيسية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات الضخ وإنشاء وصيانة المرافق وحفر الأنفاق والأساسات الصحية وغيرها.

«VIVA» تطرح باقات خدمة «Surf_On» للتجوال الدولي بأسعار جديدة

أعلنت شركة VIVA عن طرح مجموعة جديدة من باقات التجوال الدولي ليستمتع عملاؤها بخدمات تبادل المعلومات أثناء سفرهم في أكثر من 50 دولة بأسعار مميزة، على أن يبدأ تطبيق الأسعار الجديدة اعتبارا من 1 ابريل 2012.

تعتبر هذه الباقات الجديدة أفضل الطرق والأكثر ملاءمة لعملاء الدفع الآجل والدفع المسبق الذين يستخدمون هواتفهم البلاك بيري أو الهواتف الذكية للاتصال بشبكة الانترنت أثناء سفرهم في أكثر من 50 وجهة (بالتعاون مع مشغلين مختارين في مجموعة مختارة من الدول) بدءا من 9 دنانير بالأسبوع.

وتعليقا على العرض الجديد، قال الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية VIVA، م.سلمان البدران: «مع تقدم التقنيات وتعدد الخدمات المتاحة في عالم الاتصالات، بدأ عملاؤنا يستخدمون خدمة الانترنت النقال لمتابعة أعمالهم والتواصل مع مواقع الشبكات الاجتماعية أكثر فأكثر، وهو الأمر الذي زاد من حاجتهم إلى البقاء على اتصال مع زملائهم في العمل والأهل والأصدقاء خلال سفرهم إلى الخارج. وقد تم تصميم أحدث باقات أسعار التجوال الدولي بما يتيح الاستجابة للطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات بأسعار متميزة ومدروسة. ومع هذه الباقات المتنوعة، سيتمكن عملاؤنا من الاستفادة من خدمات التجوال المقدمة من VIVA في أكثر من 50 دولة حول العالم إلى جانب التحكم بفواتيرهم وهم على يقين بأن فواتيرهم لن تحمل أرقاما عالية عند عودتهم من السفر وأن خدمتهم ستبقى متوافرة بدون انقطاع أثناء وجودهم في الخارج».

م.سلمان البدران

وفي إطار هذا العرض، سيتسنى لجميع عملاء الدفع الآجل والدفع المسبق الذين يستخدمون هواتفهم البلاك بيري أو أيا من الهواتف الذكية (هاتف iPhone من Apple، وهواتف HTC، وسامسونغ ونوكيا، وغيرها) الاستفادة من باقة «Surf_On» للتجوال الدولي بالتعاون مع شبكات شريكة موزعة في خمسين دولة من العالم تمتد من الولايات المتحدة الأميركية إلى تايلند ومن أستراليا إلى جنوب أفريقيا.

وتتيح باقات «Surf_On» للعملاء أثناء تواجدهم في الخارج الاطلاع على البريد الإلكتروني، قراءة الأخبار، تصفح الانترنت، إرسال واستلام الرسائل المتعددة الوسائط MMS واستخدام البيانات أثناء التجوال، هذا بالإضافة إلى الخدمات القياسية التي تشمل إجراء واستلام المكالمات المحلية والدولية، إرسال وتلقي الرسائل النصية القصيرة SMS، تحويل المكالمات إلى أي رقم آخر، واستخدام خدمة التنبيه بالمكالمات المفقودة بلاس.

ويتم تفعيل خدمة التجوال الدولي عبر تشغيل الهاتف النقال فور وصول العميل إلى البلد الذي يسافر إليه. حيث تختار خدمة «Surf_On» للتجوال الدولي شبكة المشغل تلقائيا، متيحة بذلك للعميل استخدام هواتفهم وأجهزتهم على الفور. وتوفر باقات «Surf_On» الأسبوعية 25 ميغابايت بسعر 9 دنانير، و60 ميغابايت بسعر 18 دينارا، أما الباقات الشهرية فهي تقدم 50 ميغابايت بسعر 18 دينارا و80 ميغابايت بسعر 30 دينارا وفي حالات الاستخدام الإضافي، يدفع العملاء 60 فلسا لقاء كل 10 كيلوبايت. وسيتمكن العملاء المسافرون إلى أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، عمان والبحرين) الاستفادة من باقات «Surf_On» للتجوال في دول مجلس التعاون الخليجي التي تبدأ من سعر 1 دينار لليوم مقابل كل 5 ميغابايت.

كما يستطيع العملاء التمتع بشبكة VIVA الشاملة المؤلفة من شركاء التجوال الدوليين كي يظلوا على اتصال بالأصدقاء وأفراد أسرتهم وزملائهم خلال سفرهم إلى الخارج، ويستفيدوا من فرصة إجراء واستقبال المكالمات والرسائل النصية القصيرة، والاستعانة بخدمات VIVA التي تطول أكثر من 180 بلدا بالتعاون مع ما يفوق 400 شريك في خدمة التجوال فضلا عن خدمة البيانات الواسعة النطاق والمتوافرة بالتعاون مع ما يزيد على 274 مشغلا في 133 بلدا.

«وربة» يفتتح فرعه الرابع في برج خليفة بمنطقة شرق

فرع بنك وربة من الداخل

افتتح بنك وربة فرعه الرابع في برج خليفة بمنطقة شرق ويعتبر هذا الفرع من أكبر الفروع في المرحلة الحالية، في حين من المتوقع أن يكون الافتتاح الرسمي للبنك خلال الشهرين المقبلين. ويتمتع الفرع الجديد لبنك وربة بأحدث التقنيات والإجراءات المصرفية، في وقت تمتاز فيه أفرع بنك وربة باعتبارها مركزا للخدمات المصرفية الشاملة، التي تتيح للعميل فرصة انجاز تعاملاته المصرفية كافة في أي فرع من فروع البنك، دون الحاجة إلى الانتقال من فرع إلى آخر. ويسعى بنك وربة نحو تقديم خدماته المصرفية بدرجة عالية من السهولة والمرونة لتلبية رغبات أكبر شريحة من المجتمع في الحصول على المنتجات التي يقدمها البنك وفقا لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

وخصص بنك وربة في فرعه الجديد قاعة استقبال للرجال وأخرى للسيدات، لسهولة التعامل وراحة العملاء.

وتعليقا على افتتاح الفرع الرابع، قال رئيس المجموعة المصرفية عدنان سلمان السالم: «إن بنك وربة يسعى لتقديم منتجات مصرفية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة ووفقا لأحدث النظم التقنية والمصرفية، إضافة إلى تقديم الخدمات والتسهيلات التمويلية لمختلف المشاريع، بما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

وأضاف: يمكن للعملاء الحصول عبر الفرع الجديد على أفضل الخدمات المصرفية والتي تشمل فتح الحسابات بأنواعها المختلفة، وكذلك الودائع المصرفية إضافة إلى منتج البطاقات المصرفية بأنواعه المختلفة والمقبولة عالميا (كبطاقة السحب الآلي وبطاقات الائتمان والبطاقة مسبقة الدفع).

«ايمس» تبرم اتفاقيات مع أجهزة الدولة أبرزها تفعيل الحكومة الإلكترونية

أعلنت الشركة العربية لخدمات الكمبيوتر (ايمس) عن مجموعة من المشروعات التي حازتها خلال الربع الاول من العام الحالي 2012 تمثلت في إبرام عدة تعاقدات مع جهات الدولة المختلفة لتنفيذ عدة مشاريع، منها تفعيل الحكومة الإلكترونية باستخدام أجهزة الأكشاك الذكية Kiosk، حيث ان «أيمس» الوكيل لشركة «Cetwin» السويدية المنتجة لأجهزة الأكشاك الذكية (Kiosk) بالكويت، لذا تمكنت من التعاقد مع شركة البترول الوطنية الكويتية لتوريد وتركيب واختبار وتشغيل هذه الأجهزة وصيانتها، وكان لصدى تنفيذ هذا المشروع بنجاح في شركة البترول الوطنية أن طلبت عدة جهات من الشركة تقديم عروضها لتنفيذ هذه المشاريع لديها مثل جامعة الكويت ـ ديوان الخدمة المدنية ـ شركة نفط الكويت ـ مؤسسة البترول الكويتية ـ الشركة الوطنية للاتصالات. وكشفت الشركة خلال بيان صحافي انها تجري مباحثات مع عدة جهات لتنفيذ مشروع توريد هذه الأجهزة لتلك الجهات. وتقوم هذه الأجهزة على سبيل المثال بإصدار الشهادات المختلفة لموظفي الدولة من خلال إدخال الرقم المدني للموظف بالجهاز للحصول على الشهادة المطلوبة بما يوفر الجهد والوقت وما يؤكد تفعيل الحكومة الإلكترونية باستخدام هذه الأجهزة.

من جانبه، كشف المدير العام للشركة عمرو مكين ان الشركة توفر فرق عمل متخصصة لوزارة العدل والهيئة العامة للمعلومات المدنية ومركز التدريب البترولي بمؤسسة البترول الكويتية، مشيرة الى انها تعاقدت مؤخراً مع وزارة العدل لمدة ثلاث سنوات أخرى لتوفير عدد 340 طباعا يعملون في أجهزة الوزارة المختلفة في جميع مناطق الكويت بالإضافة إلى توفير عدد 340 حاسبا آليا، و340 طابعة ولم تكن هذه هي المرة الأولى بل سبق للشركة أن تعاقدت مع الوزارة عدة مرات لتوفير الطباعين منذ عام 1999 مع توفير أجهزة الحاسب الآلي والطباعات مع كل تعاقد يتم بين الشركة والوزارة، بالإضافة إلى تعاقد الشركة ايضا مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية لتوفير عدد 150 مشرفا ومدخل بيانات لمدة ثلاث سنوات وأيضا لم تكن هذه هي المرة الأولى لتعاقد الشركة مع الهيئة بل بدأ ذلك منذ عام 2007 لتوفير أعداد مختلفة من مدخلي البيانات ومسح الوثائق كما تقوم الشركة منذ سنة بتنفيذ عقد تقديم فرق عمل متخصصة لمركز التدريب البترولي بمؤسسة البترول الكويتية ووصلت نسبة العاملين الكويتيين في هذا العقد الى حوالي 70٪ وفقا لتوجيهات المسؤولين في مركز التدريب البترولي وشركة خدمات القطاع النفطي وكذلك ايمانا من شركة «ايمس» بضرورة تشجيع ودمج العناصر الكويتية للعمل بالقطاع الخاص.

عمرو مكين